

تحليل ظاهرة التضخم في العراق للمدة (2004-2015)

م. احمد صالح حسن*

المستخلص:

ينعم الاقتصاد العراقي بعد عام 2010 بمعدل تضخم سنوي منخفض، لكن هذا الوضع لا يعني إن الاقتصاد مستقر، فالذي تحقق هو استقرار نسبي، فالصادرات النفطية تعد المحفزة الرئيس لهذا الاستقرار عن طريق زيادة احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وإن القطاعات الإنتاجية الأخرى ولاسيما السلعية منها لا تزال ضعيفة سواء من حيث مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري والثابت أو من حيث معدلات النمو السنوية. لذ هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي واسبابها للمدة (2004-2015)، فضلاً عن اقتراح مجموع من الإجراءات هدفها التصديلتك الظاهرة وخفض مستوياتها. وتكمن أهمية البحث في محاولته تقديم تحليلاً لظاهرة التضخم واسبابها في الاقتصاد العراقي والمشاكل التي يعاني منها نتيجة تقلبات عامة في مستويات الأسعار وضعف بنية الإنتاج لديه. وللإحاطة بما تقدم فقد قسم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسة تناول الجزء الأول منها الإطار النظري لمفهوم ظاهرة التضخم بينما تناول الجزء الثاني اسباب هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي، في الوقت الذي ذهب فيه الجزء الثالث إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتصديلتك الظاهرة وخفض مستوياتها. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت فرضيته مؤكداً إن ظاهرة التضخم في العراق ناجمة عن عوامل تتعلق بالطلب الكلي أو الإنفاق الكلي إلى جانب اختناقات العرض الكلي، مما يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار الأخذ بها والعمل على تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط وذلك من خلال دعم وتمكين نمو القطاع الخاص غير النفطي وضرورة تفعيل وتنسيق الادوار ما بين أذرع السياسة الاقتصادية الكلية (السياستين المالية والنقدية) بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية، تحفيز نمو الناتج المحلي.

Analysis of the phenomenon of inflation in Iraq for the period (2004-2015)

Abstract

The Iraqi economy is blessed after 2010 with a low annual inflation rate, but this situation does not mean that the economy is stable. What has been achieved is relative stability. Oil exports are the main catalyst for this stability by increasing the central bank's reserves of foreign exchange. Other productive sectors, especially commodities, are remain weak, whether in terms of its contribution to the formation of current and constant GDP, or in terms of annual growth rates. Therefore, the study aimed to analyze the phenomenon of inflation in the Iraqi economy and its causes for the period (2004-2015), in addition to proposing a set of measures aimed at addressing this phenomenon and reducing its levels. The importance of the research lies in its attempt to provide an analysis of the phenomenon of inflation, its causes in the Iraqi economy and the problems it suffers from as a result of general fluctuations in price levels and weak production structure. To take note of the above, the research has been divided into three main parts, the first part of which dealt with the theoretical framework for the concept of the phenomenon of inflation, while the second part dealt with the causes of this phenomenon in the Iraqi economy, while the third part went to setting a set of procedures to address this phenomenon and reduce its levels. The research reached a set of conclusions that proved its hypothesis, stressing that the phenomenon of inflation in Iraq is caused by factors related to aggregate demand or total spending in addition to bottlenecks in the overall supply, which economic policy makers and decision-makers must take with them and work to diversify the economy away from oil and that of Through supporting and enabling

the growth of the non-oil private sector and the need to activate and coordinate roles between the arms of macroeconomic policy (fiscal and monetary policies) in order to achieve economic stability and growth.

Key terms for research / inflation, fiscal policy, monetary policy, stimulating GDP growth.

المقدمة:

يعد تحقيق معدلات منخفضة من التضخم شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار، وحماية القوة الشرائية للمواطنين. وفي العراق شهد استهداف التضخم عند المرتبة الرقمية الواحدة وحصول تطورات سعرية إيجابية مهمة بينها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الأسعار والأسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثمان الأخيرة من (2008-2015) التي بلغ معدل التضخم فيها قرابة (2.45%) كمتوسط للمدة، إلا إن عودة الاقتصاد العراقي مجدداً تحت طائلة الضغوط التضخمية، أمر غير مستبعد، بسبب ان الاقتصاد العراقي يمثل أنموذجاً للاقتصاد الريعي، أي الاقتصاد الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الإنتاج، لذلك يجب تبني سياسات اقتصادية ملائمة تتفاعل مع بعضها لاستهداف التضخم لا تقتصر على سياسة معينة، بل مجموعة جوهرية من السياسات تستهدف الاستقرار النقدي التي تصب في محصلتها النهائية في الحد من التضخم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولته تقديم مجموعة من الإجراءات للحفاظ على مستوى مستقر للأسعار لتوفير فرص قوية تساعد على تنشيط النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

إن تعاضد عوائد القطاع النفطي ينعكس بصورة قوية على زيادة حجم وتركيب النفقات التشغيلية في الموازنة العامة للدولة والتي هي نفقات ضعيفة الارتباط في القطاع الانتاجي السلعي مما يكرس ضغوط الطلب الكلي على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فرضية البحث:

إن ما ساد من استقرار سعري نسبي للمدة (2010-2015) لم يتحقق إلا عبر الاستيرادات من السلع والخدمات ونافذة بيع العملة الأجنبية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة التضخم في العراق مع اقتراح مجموعة من الإجراءات هدفها المحافظة على التضخم عند مستوياتها المنخفضة والمستقرة.

منهج البحث:

يستند البحث بصفة أساسية على المنهج الاستقرائي المبني على التحليل الوصفي والتحليل البياني لإثبات فرضية البحث.

حدود البحث:

حددت مدة البحث ما بين (2004-2015) والتي شهد فيها التضخم مرحلتين الأولى مرحلة التضخم المرتفع للمدة من (2004-2007)، ثم تأتي المرحلة الثانية مرحلة التضخم المنخفض لا يتجاوز المرتبة الرقمية الواحدة للمدة من (2008-2015). أما الحدود المكانية فهي الاقتصاد العراقي أنموذجاً.

هيكلية البحث:

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أجزاء رئيسة وعلى النحو الآتي:

- 1- تعريف التضخم.
- 2- تحليل ووصف ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وأسبابها للمدة (2004-2015).
- 3- متطلبات المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة الرقمية الواحدة في العراق.
- 4- الاستنتاجات والتوصيات.

1- الإطار النظري لتعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (المقري وقابوسة، 2018، 46). ويمكن تعريف التضخم بالاعتماد على معيارين، الأول التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم، وتعرفه وفق نظرية كمية النقود بأنه كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار (النجار، 2002، 201)، وهناك تعريفات أخرى كالتعاريف المبنية على عاملي العرض والطلب، وتلك المبنية على عاملي الدخل والإنفاق، فتقتضي نظرية العرض والطلب في تعريف التضخم، زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ونود في هذا الجانب عرض تعريف الاقتصادي الشهير كينز للتضخم بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا

بقابلها زيادة في حجم الإنتاج. أو زيادة الطلب الحقيقي في ظروف الاستخدام الكامل. بينما نظرية الدخل والإنفاق تعرف التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار، وتضخمها. على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات. في حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار (عناية، 2000، 13). أما المعيار الثاني فهو مبني على خصائص التضخم أي على الخصائص والآثار الخاصة والناجمة عنه، وأهمها ارتفاع الأسعار. ومن هؤلاء الاقتصاديين مارشال فيعرف التضخم بأنه ارتفاع الأسعار. وروبنس، ارتفاع غير منتظم للأسعار. بينما فلامان (Flaman) يعرفه بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار. ويعرف كلوزو التضخم بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع (عناية، 2000، 22).

2- ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وأسبابها للمدة (2004-2015):

إن التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة يتصف بالتذبذب، فتارة يرتفع بشكل كبير وتارة أخرى ينخفض، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم التضخم في العراق خلال المدة (2004-2015) على مرحلتين، وهي مرحلة التضخم المرتفع للمدة من (2004-2009)، وإن هذا الاتجاه الجديد في ارتفاع الظاهرة التضخمية قد جاء بفعل ضغط الطلب الكلي الذي أسهم على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الإنفاق بشكل عام والإنفاق الحكومي الاستهلاكي بشكل خاص (أمام قصور قطاعات إنتاجية واسعة لاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي). إضافة إلى التعتثر السياسية الاقتصادية في الكثير من مفاصلها في أخذ دورها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف أداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي أسهم في توليد الضغوط التضخمية وضعف استقرار السوق السلعية (صالح، 2008، 2). إضافة إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من حالة الاضطراب الاقتصادي والسياسي والأمني بعد الحرب، وصودر قانون البنك المركزي (الذي أعطاه الاستقلالية الكاملة) وتبديل العملة المحلية، إضافة إلى إلغاء الرقابة على التحويل الخارجي، واتباع سياسة تحرير الأسعار تنفيذاً لاتفاقية نادي باريس (الخزرجي وحسون، 2016، 168).

ثم تأتي المرحلة الثانية للمدة من (2010-2015) حيث شهدت معدلات تضخم منخفضة لا تتجاوز المرتبة العشرية الواحدة حيث انخفض التضخم في (2010) إلى مستوى متدني بلغ (2.5%). وشهد عامي (2013 و 2014) انخفاضاً كبيراً في معدلات التضخم بلغت (1.9%) و (2.2%) على التوالي. واستمر الانخفاض في التضخم إلى أن وصل عام (2015) إلى (1.4%)، والسبب يعود إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم. فضلاً عن الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية لا سيما أسعار السلع الغذائية وبحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وذلك على خلفية وفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، 2015، 81).

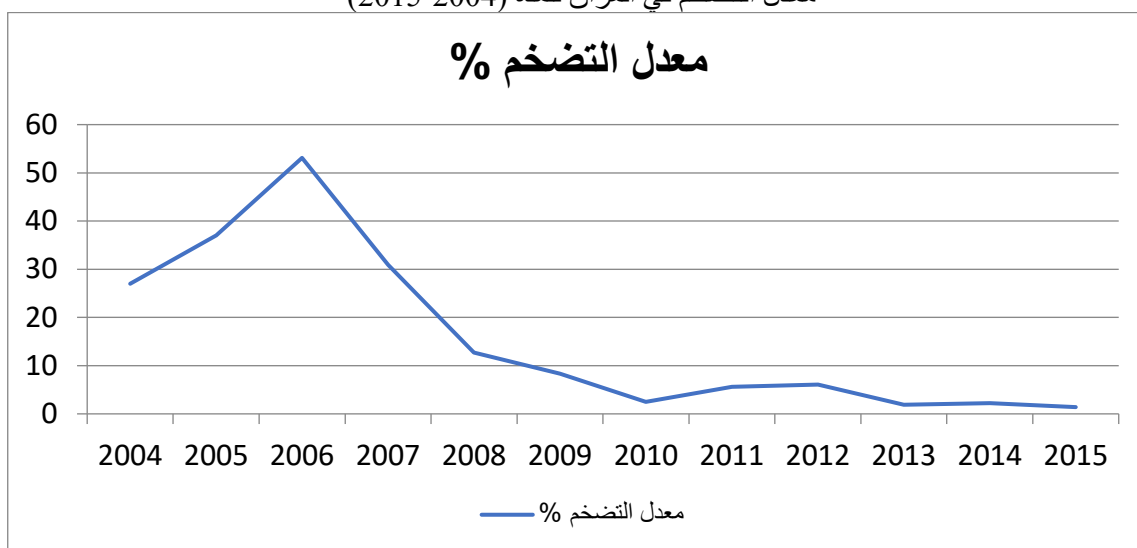
جدول (1)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدلات التغير السنوية في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات	الرقم القياسي العام (CPI) 2007=100	معدل التضخم %
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.1
2007	100.0	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الشكل (1)
معدل التضخم في العراق للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

3- متطلبات المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة الرقمية الواحدة في العراق:

إن ظاهرة التضخم في العراق ترتبط بمجموعة عوامل تتعلق بالقطاع الحقيقي والإنفاق الكلي. مما يتطلب اقتراح مجموعة من الاجراءات للمحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة الرقمية الواحدة، هذه الاجراءات لا تقتصر على القطاع النقدي بل تتعدى ذلك ليشمل القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة.

1-3: متطلبات القطاع الحقيقي:

أولاً: تعزيز مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

تهيمن مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراوح بين (50-55%) من تركيب ذلك الناتج. في حين يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط تبلغ حوالي (3%)، وبالمجمل تبلغ مساهمة مجموع الأنشطة السلعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي من ضمنها قطاع الزراعة وقطاع النفط الخام وقطاع التعدين وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والماء وقطاع البناء والتشييد حوالي (65%)، في حين تبلغ مساهمة مجموع الأنشطة التوزيعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي من ضمنها قطاع السكن وقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وقطاع الحكومة العامة وقطاع الخدمات الشخصية حوالي (16%) بينما تراوحت نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي بين (16-21%). وخلاصة القول فإن مساهمة جميع القطاعات غير النفطية في الأحوال كافة لم تزد على (40%) من الناتج المحلي الإجمالي وكما يتضح في الجدول الآتي.

جدول (2)

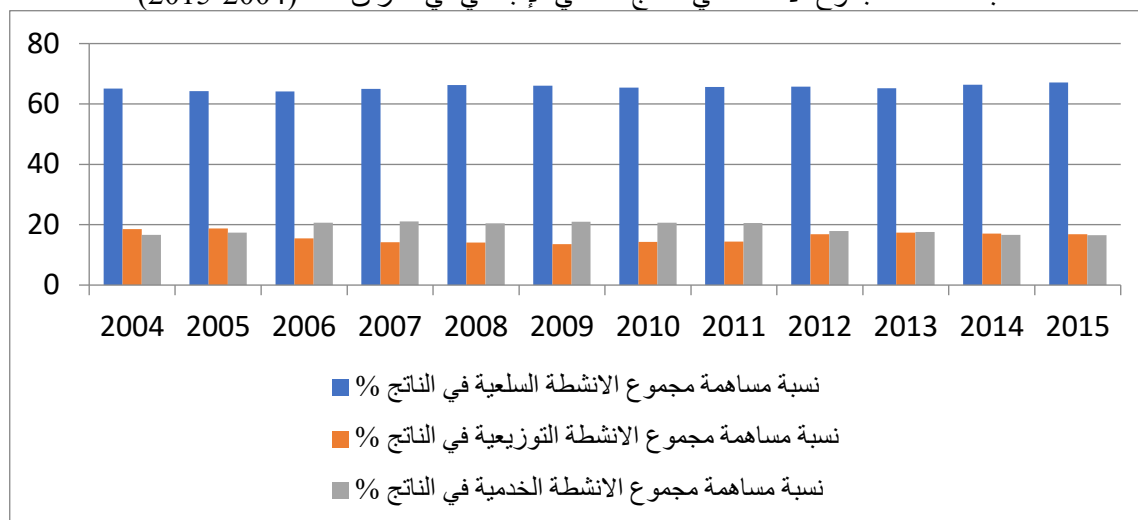
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2004)

المساهمة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 100=2007	السنوات
نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الخدمية في الناتج %	16.6	18.5	65.1	2.2	5.4	55.2	2004
نسبة مساهمة مجموع الأنشطة التوزيعية في الناتج %	17.4	18.7	64.2	0.8	7.0	50.3	2005
نسبة مساهمة مجموع الأنشطة السلعية في الناتج %	20.7	15.5	64.1	0.9	6.9	50.2	2006
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	21.1	14.2	65.0	0.9	4.9	52.9	2007
نسبة مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج %	20.4	14.1	66.3	1.0	3.9	54.9	2008
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	21.0	13.5	66.0	1.1	3.9	54.3	2009
نسبة مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج %	20.7	14.3	65.4	2.9	4.2	51.5	2010
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	20.5	14.4	65.6	2.9	0.0	51.9	2011
نسبة مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج %	17.9	16.8	65.7	2.5	0.0	51.5	2012
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	17.6	17.4	65.2	2.2	0.0	49.3	2013
نسبة مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج %	16.6	17.1	66.4	1.7	0.0	51.4	2014
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	16.5	16.8	67.1	1.5	0.0	55.3	2015

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ونسب المساهمة من اعداد الباحث.

الشكل (2)

نسب مساهمة مجموع الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يتضح من الشكل (2) أن نسب مساهمة الأنشطة التوزيعية والخدمية يأخذان الاتجاه نفسه وفي مستويات متدنية وإن الأنشطة السلعية تأخذ اتجاهًا تصاعدياً وتنمو بمعدلات أفضل من الأنشطة التوزيعية والخدمية خلال المدة نفسها وذلك لكون النفط الخام من ضمنها، لذلك لا بد من تشخيص الأسباب التي دفعت إلى تساؤل نسب اسهام الأنشطة التوزيعية والخدمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهي كثرة وأهمها زيادة أسعار النفط العالمية تشجع على زيادة الاهتمام بالقطاع النفطي عل حساب بقية القطاعات فضلاً عن تراجع دور القطاع الخاص، والتدهور الأمني، وتسابق السياسيون الفاسدون على الأموال الطائلة المخصصة للمشاريع الاستثمارية غير المهمة وهي أغلبها مشاريع ارضائية غير حقيقية.

ثانياً: ترشيد الاستيرادات وتنمية الصادرات:

إن زيادة الاستيرادات بمعدلات تفوق زيادة الصادرات تؤدي إلى الضغط على الميزان التجاري بالعجز المتزايد، وهو ما يؤدي إلى عجز في متحصلات الدولة من العملات الأجنبية، ولا شك أن استمرار هذا الاتجاه غير المرغوب فيه لعجز الميزان التجاري يحدث أثراً سلبياً على أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار مما يضر بالمستوى العام للأسعار، ويرفع من مستوى معدلات التضخم.

بناءً على متقدم يحتاج علاج العجز في الميزان التجاري العمل في اتجاهين الأول ترشيد الاستيرادات والثاني تنمية الصادرات (دكروري، 2017، 218). ويلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) أن الميزان التجاري العراقي يتذبذب بصورة ملحوظة ما بين الفائض والعجز فبعد عام (2003) ونتيجة الاحتلال الامريكي وتغيير النظام وعدم الاستقرار الأمني مما جعل الميزان التجاري يسجل عجزاً مقداره (-4094949) مليون دينار في عام (2004) و(-5181765) مليون دينار في عام (2005) أما خلال المدة (2006-2015) سجل الميزان التجاري فائضاً ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى مبيعات النفط الخام (بريهي وكشيش، 2017، 326) وكما يتضح في الجدول (3).

جدول (3)

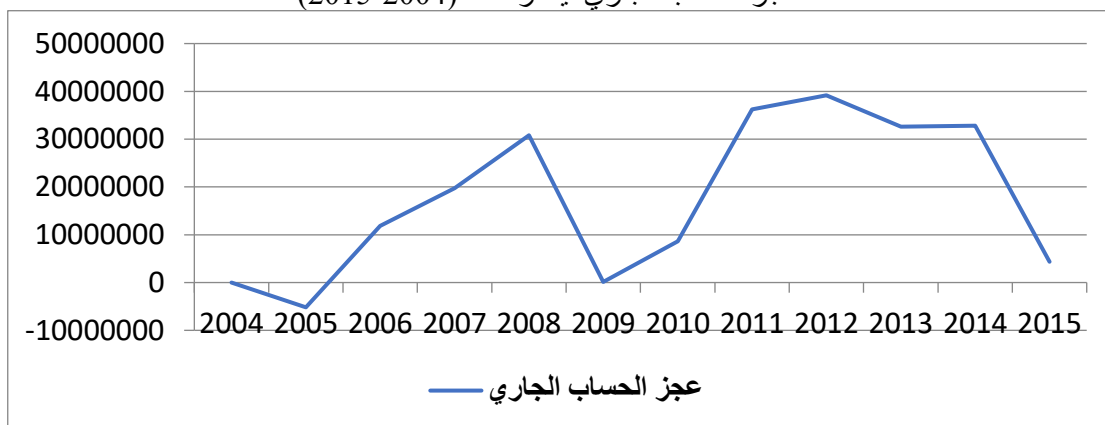
فجوة العجز الخارج جيفيالعراق للمدة (2004-2015) مليون دينار

السنوات	(1) الصادرات	(2) الاستيرادات	عجز الحساب الجاري (3)
2004	29956020.0	34050969.0	-4094949
2005	39963945.0	45145710.0	-5181765
2006	48780390.6	36914707.8	11865682.8
2007	51158039.1	31422753.0	19735286.1
2008	79028558.7	48249768.6	30778790.1
2009	51473565.0	51326145.0	147420
2010	63880713.0	55232658.0	8648055
2011	96531318.0	60316542.0	36214776
2012	113151788.2	73980251.4	39171536.8
2013	108514489.6	75910914.2	32603575.4
2014	102738475.4	69948806.4	32789669
2015	58001417.1	53626567.5	4374849.6

المصدر: العمود (1 و 2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (3) من عمل الباحث.

الشكل (3)

عجز الحساب الجاري في العراق للفترة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).
وتأسيساً لما تقدمتستلزم عملية ترشيد الاستيرادات وجود سياسة معينة, يتم من خلالها العمل على ضبط الإنفاق على الواردات, وتوفير العملات الأجنبية, وبالتالي تخفيف الضغوط على الدينار العراقي وتتمثل هذه السياسات بالآتي (دكروري, 2017, 222):
أولاً: سياسة إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد, وهذا يتم من خلال اختيار صناعات يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستورد.
ثانياً: الحماية الرشيدة للمنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية من خلال ضبط الحدود والمنافذ الكمركية واستخدام سياسة الحماية التعريفية والتي من أدواتها الضرائب الكمركية للحد من الاستيرادات وتوفير قدر من الحماية للمنتج الوطني لتحفيز القطاع الحقيقي.
ثالثاً: إعادة سيطرة الحكومة على منافذ إقليم كردستان وذلك ضمن منظومة من السياسات التجارية.
رابعاً: السيطرة على المنافذ الحدودية غير الرسمية والتي هي بطبيعة الحال خارج سيطرة الحكومة.
خامساً: وكذلك يمكن الاستعانة بإجراءات اضافية أهمها متابعة عمليات إغراق السلع الأجنبية في السوق العراقية. فضلاً عن توعية المستهلك العراقي وتشجيعه على المنتج المحلي, وكذلك قيام الوزارات والهيئات العامة الحكومية بخفض الأنشطة المستخدم فيها النقد الأجنبي, والحد من الواردات غير الضرورية والكمالية.
إما فيما يخصالإجراءات التي تؤدي إلى نجاح استراتيجية التصدير فهي (دكروري, 2017, 231):
أولاً:فتح اسواق جديدة معنية بالمنتج المحلي.
ثانياً: التركيز على قطاعات سلعية محددة في المرحلة الأولى.
ثالثاً: العمل على انشاء مناطق صناعية متكاملة للصناعات المتطورة مع توفير البنية التحتية اللازمة لها.
رابعاً:تهيئة المناخ المناسب لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعات التصديرية.
خامساً:تنمية الصادرات الخدمية لأنها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي وفي مقدمتها السياحة الدينية.
سادساً: النهوض بالصناعة باستخدام نظم الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة, والبحث العلمي, والعمالة الماهرة.
سابعاً:تخصيص جزء كبيراً من المساعدات الفنية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
ثامناً: تمكين نمو القطاع الخاص.

2-3: متطلبات قطاع المالية العامة:

نعني بقطاع المالية العامة استخدام ادوات السياسة المالية من أجل تحقيق اهداف اقتصادية مرجوة, وعلى رأسها النمو المتوازن, وهذا لا يعني بأن السياسة المالية بمنأى عن تحقيق الاستقرار الداخلي, وهذا ما سيتم ايضاحه في التالي:

أولاً: الحد من هيمنة الإنفاق الحكومي في خلق النقود في العراق:

إن حقيقة هذا الأمر أي الإنفاق الحكومي يهيمن تماماً على آلية خلق النقود في العراق تتم في غاية الوضوح إذ تبادل الحكومة ممثلة بوزارة المالية العملة الأجنبية للمورد النفطي مع البنك المركزي العراقي للحصول على المبالغ التي تحتاجها بالدينار العراقي, هذه العملة الأجنبية التي وصلت إلى البنك المركزي العراقي يشتري القطاع الخاص بعضها أو ثلثها تقريباً عبر نافذة العملة الأجنبية, حسب التجربة السابقة, وبذلك يعيد إلى البنك المركزي ثلثي ما دفعه إلى وزارة المالية من دنانير, ويبقى الثلث يضاف صافياً إلى رصيد السيولة المحلية في مقابل عملة أجنبية أصبحت مملوكة للبنك المركزي تضاف إلى احتياطياته الدولية (علي, 2015, 511). فأصبحت السيولة المحلية هي الوجه الآخر للاحتياطيات الدولية, وليبان ذلك يجب التأكيد على أن الإنفاق من الموازنة العامة يجري بعمليتين أجنبية ووطنية. ومن الناحية العملية تستخدم العملة الأجنبية للمدفوعات الخارجية (مشتريات الحكومة

والتزاماتها مثل نفقات الدين الخارجي). أما الإنفاق الحكومي الداخلي فيمول بالعملة العراقية، ويمكن إيضاح هذه الآلية من خلال الخطوات الآتية (آل طعمة والزبيدي، 2013، 99):

- (1) تدخل إيرادات النفط بالدولار في حساب لوزارة المالية يديره البنك المركزي في الخارج بعد اقتطاع (5%) لتعويضات الحرب.
 - (2) تمول الحكومة نفقاتها الخارجية بالدفع من ذلك الحساب من خلال فتح إعتمادات للاستيراد أو تسديد مستحقات عليها في سياق تنفيذ عقود تجهيزات أو مشاريع.
 - (3) أما تمويل الإنفاق الداخلي فيكون عبر الآلية الآتية: تصدر وزارة المالية أمراً بتحويل مبلغ بالعملة الأجنبية إلى الدينار العراقي وفي هذه الحالة أصبحت لديها ودیعة بالدينار العراقي لدى البنك المركزي وتقوم بالسحب على تلك الوديعة لتسديد التزاماتها الداخلية من رواتب وعقود شراء من الداخل أو أية مدفوعات داخلية يقتضيها تنفيذ الموازنة العامة. بعد ذلك يبيع البنك المركزي العراقي جزءاً من تلك العملة الأجنبية، التيبادلها بالدينار مع وزارة المالية، إلى القطاع الخاص في مقابل الدينار وتستمر هذه العملية دون انقطاع من خلال نافذة العملة الأجنبية. وهكذا قد تبين إن مورد النفط يستخدم في تمويل الإنفاق الحكومي داخل العراق هو وسيلة للتوسع النقدي من خلال مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص. لذلك يعول كثيراً على التوسع (الإصدار) النقدي مصدراً للتمويل التضخمي.
- وفي ضوء ما تقدم، يلاحظ إن الوسيلة الوحيدة للحد من هيمنة الإنفاق الحكومي في خلق النقود في العراق هو زيادة مرونة الناتج المحلي لضغط الزيادة في الطلب الكلي المحفز بالإنفاق الحكومي الداخلي (آل طعمة والزبيدي، 2013، 100).

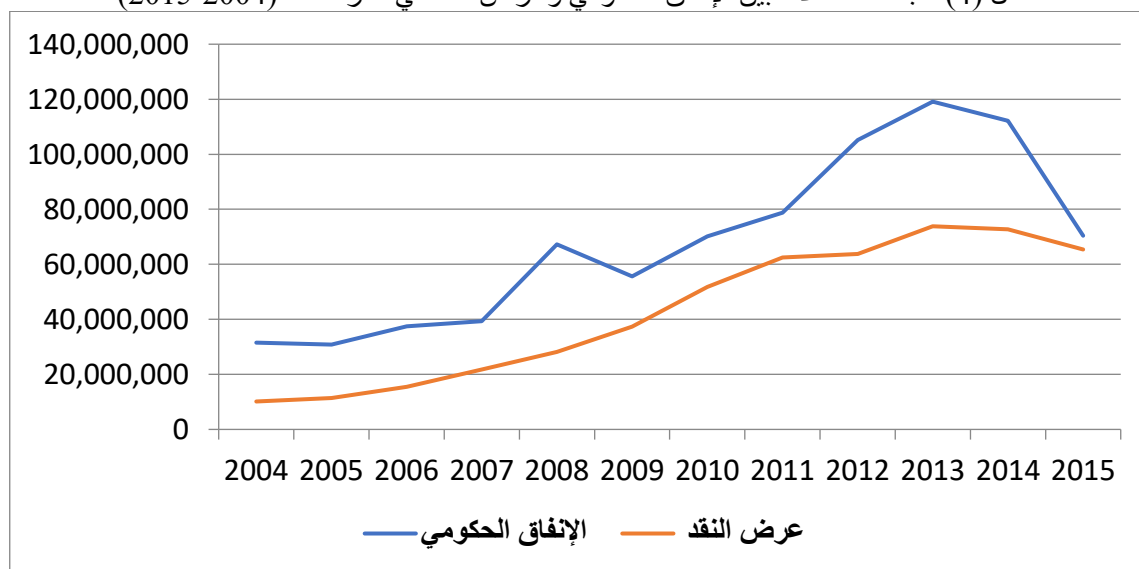
جدول (4)

تطور الإنفاق الحكومي وعرض النقد ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات	الإنفاق الحكومي مليون دينار (1)	عرض النقد مليون دينار (2)	معدل نمو الإنفاق الحكومي % (3)	معدل نمو M1 (4)	معدل التضخم (5)
2004	31,521,427	10,148,626	-	-	27.0
2005	30,831,142	11,399,125	-2.1	12.3	37.0
2006	37,494,459	15,460,060	21.6	35.6	53.2
2007	39,308,348	21,721,167	4.8	40.4	30.8
2008	67,277,197	28,189,934	71.1	29.7	2.7
2009	55,589,721	37,300,030	-17.3	32.3	-2.8
2010	70,134,201	51,743,489	26.1	38.7	2.5
2011	78,757,665	62,473,929	12.2	20.7	5.6
2012	105,139,576	63,735,871	33.4	2.0	6.1
2013	119,127,556	73,830,964	13.3	15.8	1.9
2014	112,192,124	72,692,448	-5.8	-1.5	2.2
2015	70,397,515	65,435,425	-37.2	-9.9	1.4

المصدر: العמוד (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015). العמוד (2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015)، العמוד (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العמוד (3 و4) من اعداد الباحث.

الشكل (4) اتجاهات العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).
في ضوء الجدول (4) يتبين ان في السنوات التي يحقق فيها الإنفاق الحكومي معدلات نمو عالية يقابله زيادة واضحة في معدلات نمو عرض النقد فمثلاً في السنوات (2006) و(2008) و(2010) حقق فيها عرض النقد معدلات عالية بلغت حوالي (35.6) و(29.7) و(38.7) على التوالي كان الإنفاق الحكومي ينمو بمعدلات عالية، وللمرة الثالثة (4) إن التغير في عرض النقد والإنفاق الحكومي يتخذ مساراً مماثلاً في التأثير على ارتفاع معدل التضخم.

ثانياً: توسيع طاقة الاقتصاد الاستيعابية (تحفيز الإنفاق الاستثماري الحكومي):

إن توسيع الحكومة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي دون مراعاة لأثار تلك الزيادة، لذا فإن الخلاص من الضغوط التضخمية يتطلب اعتماد منهج للإدارة الاقتصادية من جانب العرض لتوسيع طاقة استيعاب الاقتصاد العراقي للإنفاق، وهذا يتطلب زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري مع الكفاءة والذي يعتمد على عناصر عدة منها وضع آلية محددة ومناقشة للمشاريع المقترحة بين مختلف الجهات ذات العلاقة قبل تقديمها إلى وزارة التخطيط لمناقشتها وإدراجها في المخطط الاستثماري للدولة. فضلاً عن دعم الملاك المتخصص في عملية متابعة المشاريع من حيث توفير مناهج تدريبية متطورة في هذا المجال أو تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل عمل المتابعة المناسبة. هذا فضلاً عن ضرورة متابعة المشاريع أثناء التنفيذ وبعد الانتهاء من إنجازها، للتأكد من مدى تحقق الاهداف التنموية (الحفاجي وجري، 2017، 312).

جدول (5)

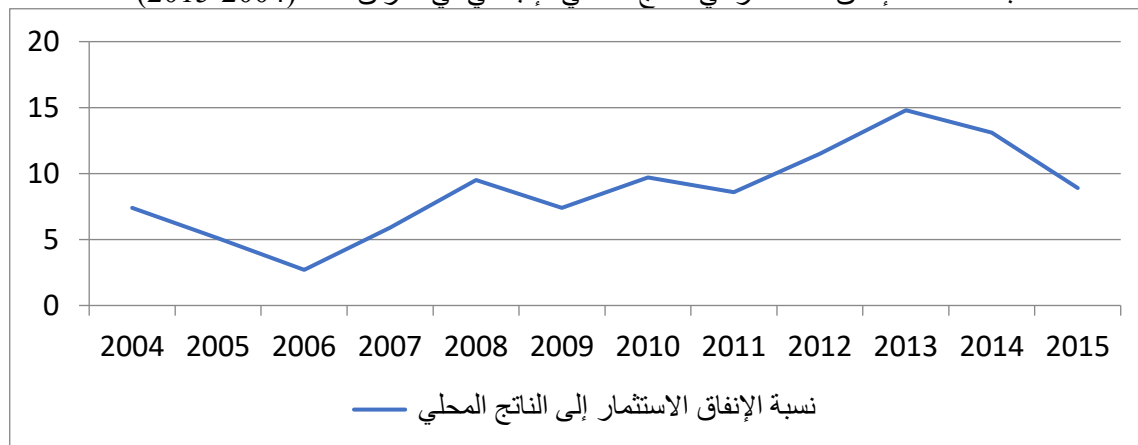
حجم مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات	الإنفاق الاستثماري (مليون دينار) (1)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) (2)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي (3)
2004	3,924,260	53,235,358.7	7.4
2005	3,765,018	73,533,598.6	5.1
2006	2,576,852	95,587,954.0	2.7
2007	6,588,511	111,455,813.4	5.9
2008	14,976,016	157,026,061.6	9.5
2009	9,648,658	130,642,187.0	7.4
2010	15,553,341	159,607,123.6	9.7
2011	17,832,112	218,617,834.8	8.6
2012	29,350,952	255,727,068.5	11.5
2013	40,396,750	272,596,360.8	14.8
2014	35,450,452	271,334,544.1	13.1
2015	18,584,676	209,398,233.3	8.9

المصدر: العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015). العمود (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (3) من اعداد الباحث.
يلاحظ من الجدول المشار إليها الانخفاض الواضح لمساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام (2004) هو ما يشير إلى ارتباط أنشطة القطاعات كافة بالمتغيرات الخارجية المحيطة بالعراق لا سيما اسعار وكمية النفط المصدر، حيث بلغت نسبة المساهمة كمعدل عام في الناتج المحلي خلال المدة (2004-2015) ما يقارب (8.7) وهي نسبة منخفضة جداً، وهذا يدل على ضعف كفاءة أداء الاقتصاد العراقي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الشكل (5)

نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

ثالثاً: تحقيق فائض مالي ضريبي في الموازنة العامة:

تعد سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط التضخم وخاصة في البلدان النامية التي تتصف أجهزتها المصرفية بالتخلف والبدائية، وذلك بأضعاف محددات الاستهلاك، وبالرغم من ذلك ما زال ضعف قدرة السلطة المالية في العراق على التحصيل الضريبي، فضلاً عن صعوبة إصلاح برامج الدعم في الموازنة العامة، مما يعني بقاء النفقات الحكومية في حالة توسع مستمر لتغطية نشاطات تتعدى في مضمونها مفهوم دور الدولة فسي توفير السلع العامّة إزاء مساهمة أفراد المجتمع الضعيفة في التعبير عن فهمهم للفلسفة الضريبية ودورها كمصلحة عامة يسهم الفرد فيها من دخله الحقيقي في ردف موارد متطلبات بناء العدالة الاقتصادية والاجتماعية على وفق احتياجات الموازنة التي تقابل تلك الامتدادات والتوسعات في الانفاق العام، والجدول (6) الآتي يبين حجم الضرائب في الاقتصاد العراقي.

جدول (6)

مؤشرات أداء الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015) مليون دينار

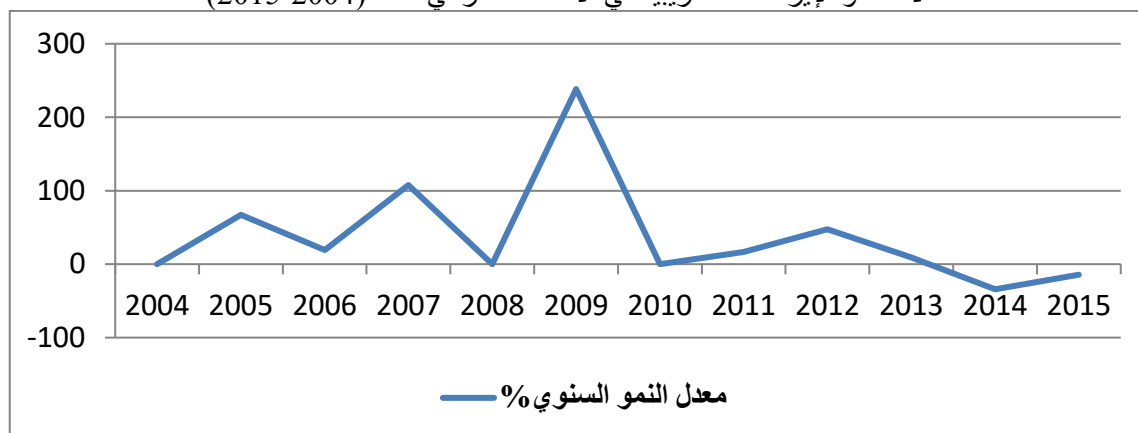
السنوات	الإيرادات الضريبية (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	الدخل القومي (3)	الضغط الضريبي (4)	الطاقة الضريبية (5)	الجهد الضريبي (6)
2004	294,900	53235358.7	53311558.7	0.55	0.55	1.0
2005	495,282	73533598.6	74622598.6	0.67	0.66	1.0
2006	591,229	95587954.0	96902093	0.61	0.61	1.0
2007	1,228,336	111455813.4	113163014.7	1.10	1.08	1.0
2008	985,837	157026061.6	165421918.9	0.62	0.59	1.0
2009	3,334,809	130642187.0	134264467.4	2.55	2.48	1.0
2010	1,532,438	159607123.6	163926503.5	0.96	0.93	1.0
2011	1,783,593	218617834.8	217091235.4	0.81	0.82	0.9
2012	2,633,357	255727068.5	255460517.9	1.02	1.03	0.9
2013	2,876,856	272596360.8	272998466.0	1.05	1.05	1.0
2014	1,891,538	271334544.1	265801471.7	0.69	0.71	0.9
2015	1,618,652	209398233.3	208769894.9	0.77	0.77	0.9

المصدر: العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015)، العمود (2) و (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (4) و (5) و (6) تم احتسابهم بموجب الصيغة الآتية:

- العمود (4) الضغط الضريبي = الإيرادات الضريبية ÷ الناتج المحلي الإجمالي $\times 100$.
- العمود (5) الطاقة الضريبية = الإيرادات الضريبية ÷ الدخل القومي $\times 100$.
- العمود (6) الجهد الضريبي = الضغط الضريبي ÷ الطاقة الضريبية.

شكل (6)

معدلات نمو الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

إذا ما حاولنا إلقاء نظرة فاحصة على أداء النظام الضريبي العراقي يمكن لنا أن نستخلص بعض الملاحظات المهمة من الجدول (4) وكالاتي:

- (1) أظهر الجدول المشار إليها تذبذب الإيرادات الضريبية خلال المدة (2004-2015) بسبب ما مر به العراق من ظروف أمنية واقتصادية وسياسية وتقشي الفساد والاضطراب في مجالات الحياة بصورة عامة، ففي عام (2004) حيث سجلت أدنى مستوى لها بلغت حوالي (294,900) مليون دينار، وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (0.8%) في حين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام (2007) وقد بلغت (1,228,336) مليون دينار وبنسبة (2.2%) من الإيرادات العامة، سبب هذه الزيادة جاء نتيجة لتعديل نسبة الضريبة حسب الأمر (49) في (18) شباط عام (2004) والصادر عن سلطة الاحتلال أو سلطة الائتلاف المؤقتة.

- (2) بلغت الإيرادات الضريبية أعلى مستوى لها في عام (2009) وبمقدار (3,334,809) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (238.3%)، أما نسبتها فقد ارتفعت أيضاً لتبلغ (6.0%) من الإيرادات العامة يرجع سبب هذا الارتفاع في النسبة إلى زيادة الإيرادات الضريبية من جهة وانخفاض الإيرادات النفطية من جهة أخرى.
- (3) فيما يخص مؤشر الضغط الضريبي الكلي: يكشف هذا المعيار حقيقة مهمة وهي إمكانية فرض أو ادخال ضرائب أخرى في النظام الضريبي العراقي وذلك لما يتميز به من انخفاض في معدل الضغط الضريبي بدرجة ملحوظة، إذ بلغ أعلى نسبة له حوالي (2.55%) في عام (2009). ومن ثم انخفاض الضغط الضريبي الذي يواجهه افراد المجتمع العراقي.
- (4) فيما يخص مؤشر الطاقة الضريبية: حيث بلغت في احسن احوالها (2.48%) في عام (2009) وهذا مؤشر ضعف قدرة الحكومة على جباية الضرائب وتحصيلها.
- (5) فيما يخص مؤشر الجهد الضريبي: نجد أنه كمعدل عام حقق هذه المؤشر نسبة بلغت (1.0%) وهي نسبة مقبولة تدل على عدم وجود ضغطاً ضريبياً عالياً يتجاوز قدرة المجتمع على تحمل الضرائب.
- استناداً إلى ما تقدم، فإن انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي بهذه النسب يعني دورها ضعيف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يتطلب اجراء إصلاحات في النظام الضريبي لأهداف مالية، لا يعني زيادة الإيرادات الضريبية، لذلك نقترح مجموعة من الآليات التي من الممكن أن تؤدي إلى تفعل الدور المالي للسياسة الضريبية منها إصلاح الإدارة الضريبية، وإصدار التعليمات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى مستويات متقدمة. فضلاً عن تشكيل فريق عمل من التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والاحصائية والإدارية يقوم بتسجيل وتدقيق شامل لكافة الأوعية الضريبية المسجلة وغير المسجلة لتحقيق العدالة الضريبية وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة التي لديها المعلومات المتعلقة ببعض المؤشرات الاحصائية من خلال برنامج البطاقة التموينية. وكذلك تطوير الموارد البشرية العاملة في الهيئة العامة للضرائب، وكذلك زيادة الحوافز المادية بما يضمن المستوى المعيشي والمهني الخاص بالموظف الضريبي. وتوفير الامن (الحماية) والخدمات للموظفين ولاسيما العاملين في المراكز الحدودية الذين يتعرضون إلى التهديد والاختطاف. وتشديد العقوبات وتشريع القوانين بشأن المتهربين من دفع الضرائب وفرض الغرامات عليهم. وايضاً الاعتماد على نظام الحاسوب في عمل الإدارة الضريبية ليصبح أكثر سهولة وأكثر دقة وكفاءة عالية. إما فيما يخص المستوى الأخلاقي للمجتمع يمكن أن يتم عن طريق نشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يصبح المواطن متعوداً على دفع الضريبة ولا يحس أنه مجبر عليها (علي وثامر، 2013، 246-248) (علوان، 2006، 18-21).

3-3: متطلبات القطاع النقدي والمصرفي:

أولاً: إدارة عرض النقد لصالح الودائع الجارية:

اتبع البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية التامة عن الحكومة بموجب قانونه رقم 65 لسنة 2004 في رسم سياسته وتسيير أدواته مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدارة عرض النقد والتحكم به بما يحقق الاستقرار السعري ويضمن الوصول إلى نظام مالي سليم، وقد عمد إلى توجيه تلك الإجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية أولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً كمحاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول، ولأجل تحقيق ذلك لجأ إلى استخدام سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية، فضلاً عن اعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الأيداعية والائتمانية (داغر وعاشور، 2014، 219). فتحقق انخفاض في نسبة العملة في التداول إلى (M1) من (70.6%) عام (2004) إلى (65.5%) عام (2007) لتصل إلى (49.6%) عام (2014) لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى (53.3%) عام (2015)، كما تحقق نمو سالب في عرض النقد ليبلغ (-9.9%) عام (2015). وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات بقيت قدرة البنك المركزي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية محدودة إذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تنزايد بشكل طردي مع تزايد معدلات نمو الإنفاق العام الأمر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد النفطية وفق آلية تسمى بالأثر الارتجاعي الموجب أي مقايضة نقود البنك المركزي (داغر، 2016، 22).

وبناءً على ما تقدم وبسبب نفوذ المالية العامة التي تهيمن إيراداتها النفطية على زيادة عرض النقد وبالتالي التأثير على فاعلية السياسة النقدية وقدرتها في إدارة عرض النقد، لذا لا بد من زيادة كفاءة الإنفاق العام مما يتيح للسياسة النقدية التأثير على التضخم.

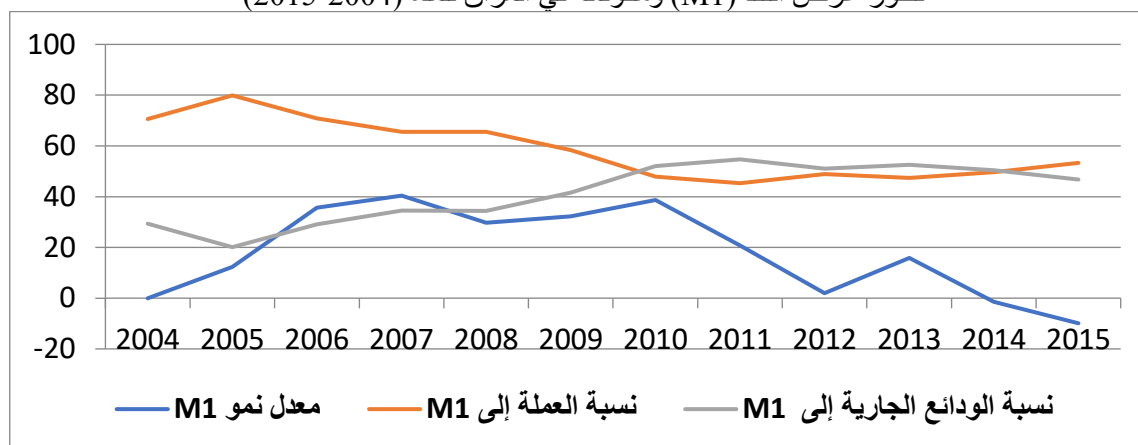
جدول (7)
تطور عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (2015-2004)

السنوات	صافي العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد M1 مليون دينار (3)	معدل نمو M1 (4) %	نسبة العملة إلى M1 (5) %	نسبة الودائع الجارية إلى M1 (6) %
2004	7,162,945	2,985,681	10,148,626	-	70.6	29.4
2005	9,112,837	2,286,288	11,399,125	12.3	79.9	20.1
2006	10,968,099	4,491,961	15,460,060	35.6	70.9	29.1
2007	14,231,700	7,489,467	21,721,167	40.4	65.5	34.5
2008	18,492,502	9,697,432	28,189,934	29.7	65.6	34.4
2009	21,775,679	15,524,351	37,300,030	32.3	58.4	41.6
2010	24,342,192	27,401,297	51,743,489	38.7	47.9	52.1
2011	28,287,361	34,186,568	62,473,929	20.7	45.3	54.7
2012	30,593,647	33,142,224	63,735,871	2.0	48.9	51.1
2013	34,995,453	38,835,511	73,830,964	15.8	47.4	52.6
2014	36,071,593	36,620,855	72,692,448	-1.5	49.6	50.4
2015	34,855,256	30,580,169	65,435,425	-9.9	53.3	46.7

المصدر: العמוד (1 و2 و3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2015-2004)، العמוד (4 و5 و6) من اعداد الباحث.

الشكل (7)

تطور عرض النقد (M1) ومكوناته في العراق للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ثانياً: تعزيز سعر الصرف الدينار العراقي:

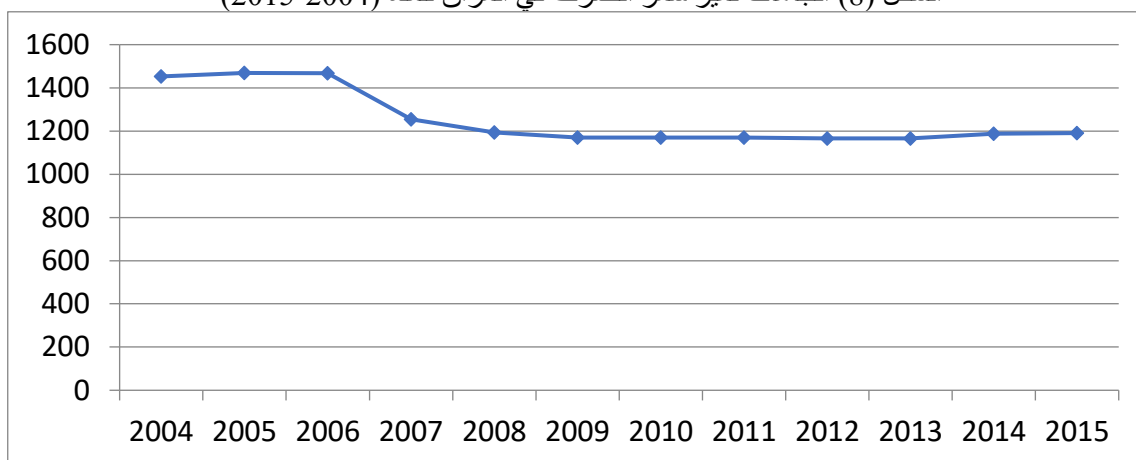
يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تبادل بوحدة واحدة من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات، أو بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبراً عنه بوحدة من العملة الوطنية (يوسف، 2004، 63). وتستخدم سياسة سعر الصرف كأداة للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة فضلاً عن كونه وسيلة تؤثر على الكتلة النقدية وتتيح السيطرة على مناسيب السيولة (الغالب، 2015، 245). لذلك انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق ابتكار نافذة بيع العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي، إن هذا الإجراء اسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي كما اسهم بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة اطمئنانهم بأن الدينار أصبح مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من الدولار، وتمكنت السلطة النقدية عبر مزادتها توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الأجنبية، لتمويل استيراده ومن ثم محاولة ضبط التوازن ما بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية (الدولار)، حيث يشير الجدول (8) إلى التحسن التدريجي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي للمدة (2015-2014)، إذ انخفض من (1453) دينار/ دولار عام (2004) إلى (1190) دينار/ دولار عام (2015) وفق نظام سعر الصرف الثابت، كذلك انخفض سعر الصرف في السوق الموازي من (1453) دينار/ دولار عام (2004) إلى (1214) دينار/ دولار عام (2014) على التوالي، ثم ارتفع عام (2015) إلى (1247) دينار/ دولار، وإن السبب وراء التحسن في سعر الصرف هو المحافظة على معدلات التضخم المنخفضة لوجود علاقة تبادلية بين التضخم وسعر صرف الدينار العراقي وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية في منتصف عام (2004) إلا أن البنك المركزي العراقي حافظ على معدلات تضخم مقبولة وانخفاض في سعر الصرف في السوق الموازي. وبناءً على ما تقدم فإن تعزيز سعر الصرف الدينار العراقي وتغطية مخاطر تقلباته رهينة بتنويع إيرادات النقد الأجنبي، وهذا لا يحدث إلا بتنويع البنية الإنتاجية في العراق.

الجدول (8)
اتجاهات تغير سعر الصرف في العراق للمدة (2015-2004)

السنوات	سعر الصرف في مزارد البنك	سعر الصرف في السوق الموازي
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1185
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188	1214
2015	1190	1247

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2015-2004).

الشكل (8) اتجاهات تغير سعر الصرف في العراق للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

ثالثاً: تعزيز دور الفائدة المصرفية والوساطة المصرفية في تسيير النشاط الكلي:

أن التحرر المالي للأسواق يتطلب منح حرية واسعة للمصارف ازاء تحديد معدلات الفائدة تجاه وحدات العجز ووحدات الفائض مما دفع البنك المركزي العراقي على اعتماد سعر فائدة السياسة عام (2004) كمعدل تأشيري قصير الأجل للتأثير في مستويات السيولة وعبر التحويلات البنائية للمنظومة المصرفية (داغر، 2016، 25)، وسعر السياسة هو سعر الفائدة المعلن الذي يحدده البنك المركزي وفقاً لأهداف السياسة النقدية (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2015، 9)، وإن اعتماد سعر السياسة هدفاً تشغيلياً جاء لتحفيز المصارف تجاه مجموعة التسهيلات القائمة اقراضاً وإيداعاً، فضلاً عن عدها أداة لمواجهة التقلبات قصيرة الأجل، ويوضح الجدول (9) حركة معدل السياسة ومعدل الفائدة المصرفية الدائنة قصيرة الأجل، حيث ترتبط تقلبات المعدلين للمدة (2004-2015) بشكل واضح، وهو ما يدعمه أيضاً الشكل البياني (9). وفي ضوء ما تقدم إن تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة تحفز على الإيداع في الجهاز المصرفي مما يحفز النمو الإنتاجي وداعم نسبي للسيطرة على معدلات التضخم.

وفي ضوء ما تقدم، إن الاعتماد على معدل الفائدة في الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة يتطلب تطور الجهاز المصرفي وقوة وساطته المالية وتنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات العامة (داغر، 2016، 25):

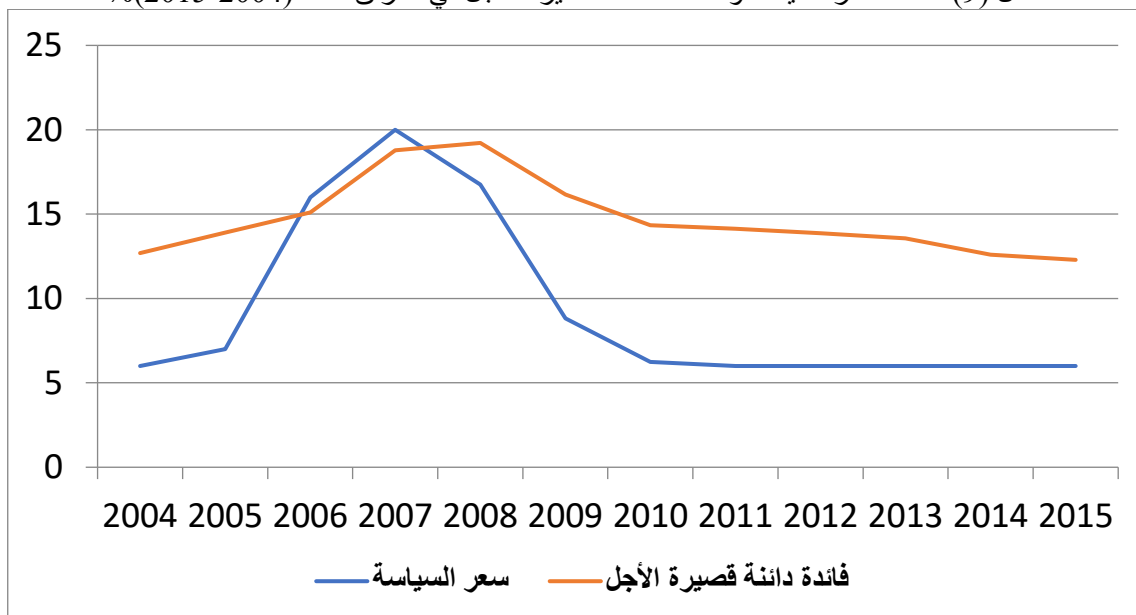
الجدول (9) اتجاهات سعر السياسة والفائدة الدائنة قصيرة الأجل في العراق للمدة (2015-2004) %

السنوات	سعر السياسة	فائدة دائنة قصيرة الأجل	سعر الصرف
2004	6.00	12.7	1453
2005	7.00	13.9	1469
2006	16.0	15.10	1467
2007	20.0	18.78	1255
2008	16.75	19.22	1193
2009	8.83	16.16	1170
2010	6.25	14.35	1170
2011	6.00	14.13	1170
2012	6.00	13.87	1166
2013	6.00	13.57	1166

1188	12.60	6.00	2014
1190	12.29	6.00	2015

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2015-2004).

الشكل (9) علاقة سعر السياسة والفائدة الدائنة قصيرة الأجل في العراق للمدة (2015-2004)%



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

رابعاً: تقوية الثقة بالدينار العراقي:

إن تقوية الثقة بالدينار العراقي يعني مزيد من الاحتفاظ به ويساعد ذلك على خلق ظروف تسهم في استقرار النظام المالي. وتعد الدولار واحدة من اهم التحديات التي تواجه صناع السياسة النقدية في البلدان النامية عموماً والعراق على وجه الخصوص والتي تعني استخدام الدولار او اية عملة اجنبية لها قدرة الاحلال محل العملة الوطنية في المعاملات والعقود المالية الداخلية او عدها بعبارة اخرى وسيلة مدفوعات محلية موازية للعملة الوطنية ووحدة حساب ومخزن للقيمة في الوقت نفسه (قاسم، 2012، 216). وقد تعلق الأمر بالعراق، فان البنك المركزي العراقي، يعتمد على مؤشر صندوق النقد الدولي للتعبير عن واقع ظاهرة الدولار وسيادتها في الاقتصاد العراقي. فاذا ما كانت الودائع المصرفية بالعملة الاجنبية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع تقارب (30%) أو أكثر بقليل، فان البلاد تعيش ظاهرة دلالة جزئية، وإذا ما زادت عن ذلك جعل الدولار تتحول من ظاهرة جزئية إلى ظاهرة شاملة في احلال العملة وهذه الحالة تؤذن بدخول النظام النقدي المحلي بمرحلة حرجة تتمثل في فقدان السيادة النقدية والجدول (10) يبين موقف العراق من هذه الظاهرة وكما يأتي:

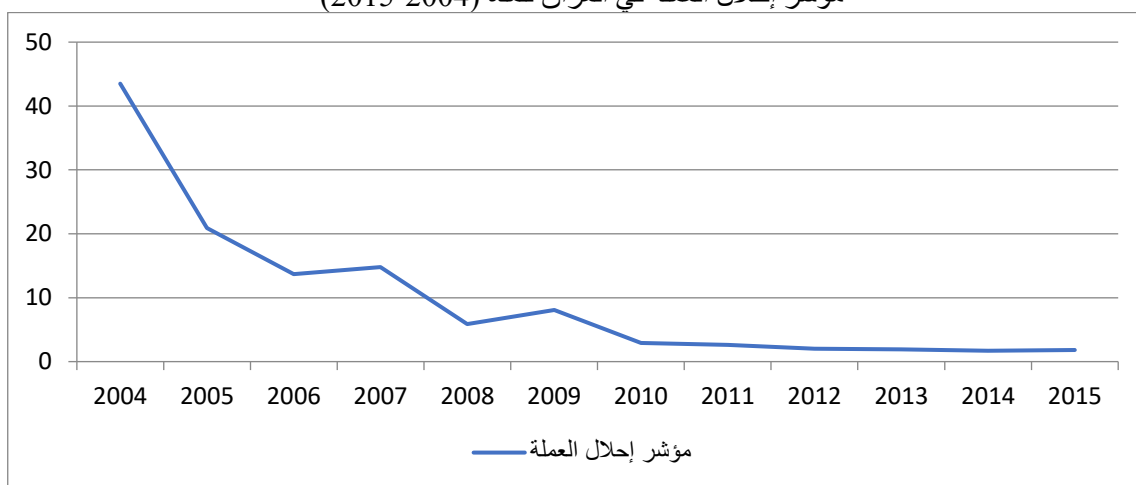
جدول (10)

نسبة الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية إلى (M2) في العراق للمدة (2015-2004)

السنوات	عرض النقد M1 مليون دينار (1)	ودائع ثابتة وتوفر وشبه نقد مليون دينار (2)	عرض النقد M2 مليون دينار (3)=1+2	الودائع الأجنبية مليون دينار (4)	مؤشر إحلال العملة (5) = 1 / 2
2004	10,148,626	1,349,522	11,498,148	5,005,542	43.5
2005	11,399,125	3,260,225	14,659,350	3,074,525	20.9
2006	15,460,060	5,590,189	21,050,249	2,885,962	13.7
2007	21,721,167	5,198,829	26,919,996	3,993,099	14.8
2008	28,189,934	6,671,993	34,861,927	2,043,922	5.9
2009	37,300,030	8,055,259	45,355,289	3,686,919	8.1
2010	51,743,489	8,545,679	60,289,168	1,762,523	2.9
2011	62,473,929	9,593,380	72,067,309	1,903,092	2.6
2012	63,735,871	11,600,257	75,336,128	1,575,655	2.0
2013	73,830,964	13,695,621	87,526,585	1,642,248	1.9
2014	72,692,448	17,874,482	90,566,930	1,568,645	1.7
2015	65,435,425	17,003,287	82,438,712	1,515,168	1.8

المصدر: العמוד (1 و 2 و 4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2015-2004)، العמוד (3 و 5) من اعداد الباحث.

الشكل (10)
مؤشر إحلال العملة في العراق للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10).
يتبين من الجدول (10) والشكل (10) ان ظاهرة الدولار الجزئية كانت سائدة وتتعدى (30%) عام (2004) حيث وصلت إلى حوالي (43.5%) في تسوية حركة التعاملات والمدفوعات النقدية في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم مما تقدم، فإن السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في اطار ستراتيجهته الرامية الى تحقيق هدف الاستقرار، قد اظهرت ان النظام المالي المدولر اخذ يتجه نحو الانخفاض التدريجي، من (20.9%) عام (2005) إلى (1.9) عام (2013) ثم استقرت النسبة عند (1.8%) عام (2015)، أي إن ظاهرة الدولار الجزئية باتت اليوم اقل من السابق بالرغم من التقلبات الاخيرة الطفيفة في سعر صرف الدينار إزاء الدولار، بسبب حرية التحويل الخارجي واعتماد سياسة نقدية مازالت تعمل على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي، التي ارتفعت معدلات صرف الدينار خلال السنوات الاخيرة، حيث أخذت التوقعات العقلانية للجمهور، جميعها تصب في الاحتفاظ بالدينار العراقي بسبب التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي وارتفاع سعر صرفه ازاء الدولار الأمريكي (قاسم، 2012، 217).

وفي ضوء ما تقدم، حيث يمنح التصدي للدولرة البنوك المركزية القدرة الاكبر على اعادة صياغة سياستها النقدية وعلى وفق الاهداف المحددة في تحقيق الاستقرار في الاسعار وبناء النمو ودفع عملية التشغيل في الاقتصاد الكلي، كما تقوي في الوقت نفسه الرابطة بين معدلات الفائدة المحلية وتغيير الإنفاق الكلي او الطلب المحلي، ويدعم من فاعلية تحركات معدلات الصرف، لتصب جميعها في تحسين ميكانكية الانتقال النقدي، اي نقل تأثير الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية اي السيطرة على مناسيب السيولة المحلية الى تحقيق الاهداف الانية للسياسة نفسها في فرض الاستقرار والحد من التوقعات التضخمية. وان قوة التصدي للدولرة، تعد مقياساً على فاعلية السياسة النقدية في توفير اشارة مؤثرة تجعل الدينار العراقي اكثر جاذبية (قاسم، 2012، 218).

4- الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- انخفاض مساهمة جميع القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في احوال كافة لم تزد على (40%).
- 2- الانخفاض الواضح لمساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام (2004) هو ما يشير إلى ارتباط أنشطة القطاعات كافة بالمتغيرات الخارجية المحيطة بالعراق لا سيما اسعار وكمية النفط المصدر.
- 3- ضعف قدرة السلطة المالية في التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخياً في سلوكيات المالية العامة العراقية، فضلاً عن صعوبة اصلاح برامج الدعم في الموازنة.
- 4- هيمنة الإيرادات النفطية على زيادة عرض النقد وبالتالي التأثير على فاعلية السياسة النقدية وقدرتها في إدارة عرض النقد.
- 5- ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وهذا واضح من الإنفاق العام فيزاد بزيادة الإيرادات النفطية وينخفض بانخفاض هذه الإيرادات.
- 6- الدور الهامشي للقطاع المصرفي في تأدية مهامه التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتمويل التراكم الرأسمالي خاصة في القطاع الخاص.
- 7- الاستمرار بتطبيق سياسة الاستيراد المفتوح الذي يؤدي إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية.

ثانياً التوصيات:

- 1- ضرورة تفعيل وتنسيق الأدوار ما بين أذرع السياسة الاقتصادية الكلية (السياستين المالية والنقدية) بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.
- 2- تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط وذلك من خلال دعم وتمكين نمو القطاع الخاص غير النفطي.
- 3- إصلاح القطاع العام نظراً لبقاءه على الأقل في المرحلة المقبلة يلعب دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي.
- 4- تكييف اتجاهات الإنفاق الحكومي وفقاً لمقتضيات الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- 5- تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي التشغيلي، مع تركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر استراتيجية.
- 6- إصلاحات النظام الضريبي لوضع السياسة الضريبية موضع التطبيق العملي لمساعدة الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية ومن ضمنها الاستقرار النقدي.
- 7- تعاطية مخاطر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي عن طريق زيادة احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وهذا مرتبط بتنويع البنية الإنتاجية.
- 8- تحفيز الادخار عن طريق سعر فائدة جاذب ومشجع مع الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي.
- 9- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف ولا سيما الصغيرة منها لإنشاء مصارف كبيرة وبما يتناسب مع متطلبات السوق.
- 10- زيادة توفير الوحدات السكنية وبالتالي المساعدة في خفض أسعار تملك المساكن والإيجارات.

المصادر:

- 1- بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبد الأمير، 2017، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 319-335.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015).
- 3- الخزرجي، ثريا وحسون، أبياد كاظم، 2016، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 165-177.
- 4- الخفاجي، سمير سهام داود وجري، وديان وهيب، 2017، كفاءة الانفاق الاستثماري العام وأثره على النمو في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 97، المجلد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 5- داغر، 2016، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية، وصعوبات الانساق مع السياسة المالية، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، العدد 1، البنك المركزي العراقي.
- 6- داغر، محمود محمد محمود وعاشور، احسان جبر، 2014، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 78، المجلد 20، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 7- دكروري، آيات صلاح، 2017، تعاطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 8- صالح، مظهر محمد، 2008، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 8-27.
- 9- علي، احمد بريهي علي، 2015، الاقتصاد النقدي، وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب موزعون ناشرون، بيروت، لبنان.
- 10- عناية، غازي حسين، 2000، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- 11- قاسم، مظهر محمد صالح، 2012، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، باب المعظم، بغداد.
- 12- المقرري، عامر الفيتوري، وقابوسة، علي، 2018، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 13- ناصر، سيف راضي محي، 2014، استهداف سعر الفائدة وأثره في الاستقرار النقدي بالعراق للمدة 1990-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 14- النجار، محمد محمد، 2002، في التحليل الاقتصادي الكلي، الفكر- النظرية- السياسة، مطبعة اكتوبر الهندسية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

- 15- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية.
- 16- وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية للمدة (2015-2004).
- 17- يوسف, عبد الرحيم, 2004, الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية, ط1, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.